مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

واقع التعليم في سورية ودور منظمة الأمم المتحدة في تحقيق استدامة التعليم في ظل الحرب

*** أ.د. لؤي صيوح**
**** د. عبير ناعسه**
*****مي غانم**

(تاريخ الإيداع 22 / 5 / 2022. قُبِل للنشر في 24 / 8 / 2022)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم في سورية قبل وخلال الحرب، ومعرفة تأثير الحرب على مستوى وجودة التعليم في سورية، وعلى إمكانية بلوغ الهدف الرابع بحلول عام 2030، وكذلك التعرف على سياسات منظمة الأمم المتحدة، ودراسة الدور الذي تلعبه في حل مشكلات التعليم في سورية قبل الحرب وخلالها، ومدى فعالية هذه السياسات في مجال تحقيق شمولية التعليم وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة كهدف من أهداف التنمية المستدامة.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبيانات البنك الدولي، ومجموعة التقارير الوطنية والدولية المتعلقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم).

وتوصلت الدراسة إلى أن سورية سارت مساراً صحيحاً قبل الحرب لبلوغ هدف التعليم بحلول عام 2030على الرغم من بعض القصور من ناحية جودة ونوعية التعليم، إلا أن الحرب ومفرزاتها كانت سبباً في تراجع كافة المؤشرات التعليمية الكمية والنوعية، وعلى الرغم من البرامج والسياسات التي اتبعتها الأمم المتحدة من خلال كل من اليونسكو واليونيسف (تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وفتح باب الالتحاق بالمدارس، وتعويض الطلاب عن النقص في الصفوف الدرسية، ودعم تعليم اللاجئين السوريين في العديد من البلدان التي نزح إليها السوريين)، إلا أن نتائج هذه المبادرات ظهرت على المدى القصير، وليس على المدى الطويل، وطالت اللاجئين السوريين في الدول المجاورة أكثر ممن هم داخل سورية.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة، الحرب

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية
** مدرس - قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية - سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (5) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (5) 2022

The reality of education in Syria and the role of the United Nations in achieving the sustainability of education in light of the war

***P.Dr. Loay Sayooh**
**** Dr. Abeer Naesa**
***** Mai Ghanem**

(Received 22 / 5 / 2022. Accepted 24 / 8 / 2022)

Abstract

This study aimed to identify the reality of education in Syria before and during the war, and to know the impact of the war on the level and quality of education in Syria, and the possibility of achieving the fourth goal by 2030, as well as identifying the policies of the United Nations, and studying the role it plays in solving education problems in Syria before the war and during the war, and the extent to which these policies are effective in achieving inclusive education and promoting lifelong education opportunities as one of the sustainable development goals. The study followed the descriptive analytical approach, by relying on the data of the Central Bureau of Statistics and the data of the World Bank, and a set of national and international reports related to the fourth goal of the sustainable development goals (education). The study concluded that Syria followed the right path before the war to reach the goal of quality education by 2030, despite some shortcomings in terms of the quality and quality of education. However, the war and its outcomes were the cause of the decline in all educational indicators, both quantitative and qualitative, and despite the programs and policies followed by the United Nations. carried out by UNESCO and UNICEF on the one hand (providing psychological and social support, opening the door to school enrollment, compensating students for the shortage in classrooms, and supporting the education of Syrian refugees in many of the countries to which the Syrians have been displaced), but the results of these initiatives appeared in the long run. In the short term, and not in the long term, it affected Syrian refugees in neighboring countries more than those inside Syria.

Keywords: education, sustainable development, United Nations, war

* Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria
**Assistant Professor.Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria
***Postgraduate Sudent, .Department of Economics and planning, Faculty of Economics , Tishreen University , Latakia , Syria

مقدمة:

إن النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية أقنعت المجتمع الدولي بضرورة وجود تنظيم دولي جديد يتجاوز فشل عصبة الأمم المتحدة في القيام بمهامها، وقصورها في معالجة العديد من المشكلات، وخاصة فيما يتعلق بالمنازعات الدولية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، ولذلك تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي تعد من أهم المنظمات الدولية في العصر الحالي، لأنها تتميز عن غيرها من المنظمات الدولية بما تقوم به من أنشطة متعددة على صعيد العلاقات الدولية وفي كافة مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ولقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما تبرره الجهود العديدة لتحقيق برامج التنمية بشكل عام، والتنمية المستدامة بشكل خاص. فالجميع ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق متطلبات وحاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها الخاصة. ولعبت منظمة الأمم المتحدة دوراً مهما خلال الأعوام السابقة في ضمان توفير الخدمات، وشكلت جزءاً أساسياً من بنية النظام في كل البلدان تقريباً، وبذلت جهداً كبيراً للتخفيف من ظروف الحياة الصعبة التي عاشتها الشعوب. واكتسبت منظمة الأمم المتحدة هذه الأهمية الكبيرة والدرجة العالية من الفعالية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي، باعتبار لها تأثير على الدول المتقدمة والنامية، وتعتبر الدول النامية الأكثر ارتباطاً بها نتيجة لتعرضها لأزمات تكون سبباً في عدم استقرار اقتصادها، وتراجع في أغلب مؤشرات التنمية لديها.

وقد حدد الجدول الجديد للتنمية المستدامة رؤية جديدة، إذ يهدف هذا الجدول إلى إنهاء الفقر وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وكذلك حماية البيئة بحلول عام 2030 بالاعتماد على الأهداف الجديدة من أجل التنمية المستدامة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وهناك دور رئيسي لبرنامج الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي)، بوصفه الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم البلدان وجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً، أي وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة.

فمعظم أدبيات التنمية تُجمع على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس. ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

وتعتبر سورية من بين الدول التي قطعت خطوات إيجابية في مجال التعليم ومنها تطبيق التعليم الأساسي من خلال دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة، وارتفاع نسبة الالتحاق في الصف الأول وزيادة عدد المدارس والتلاميذ والهيئة التعليمية، والتوسع في افتتاح رياض الأطفال، وزيادة النمو في المرحلة الثانوية والجامعية، وزيادة في عدد الإناث في المدارس والجامعات، والاهتمام بالتعليم الخاص، إلا أن جاءت الحرب في عام 2011 لتحدث تغيير

كبير في هذه المؤشرات السابقة، بالمقابل عانت من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، تتعلق باختلالات على المستوى الداخلي والخارجي، وبالأخص بعد الحرب التي مرت وتمر بها، والتي أدت بشكل كبير إلى ضعف في النمو الاقتصادي واختلال في كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى انتهاج سياسات تصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي إما بصفة ذاتية أو الاعتماد على المنظمات الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي. وسوف يحاول البحث تحليل واقع التعليم في سورية خلال فترتي ما قبل الحرب وخلالها، وإلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة في سورية من خلال مؤشر التعليم، خلال فترة الحرب التي تواجهها منذ عام 2011.

دراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1. دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، (2018).[3]

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نظرة شاملة عن التنمية المستدامة، وركزت على التعليم كمدخل استراتيجي لتفعيلها، على اعتبار بأن التعليم يحتل مكانة تتعاظم مع الو قت بما يسهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية). واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي من خلال مجموعة من البيانات المختصة بدولة الجزائر وربطها بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر، وأبرز النتائج التي توصلت إليها، أن هدف التعليم هو الأكثر أهمية لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، كونه يؤدي إلى مزيد من الرفاهية والحصول على نتائج أفضل صحياً وتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، إضافة إلى أنه يوفر العوامل الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

2. تكامل المخرجات التعليمية لمدخل STEM ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، (2020).[4]

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تكامل المخرجات التعليمية لمدخل STEM ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتوظيف وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ورصد الظاهرة موضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن افتتاح المدارس المتقدمة للتعليم الذكي تعد نقلة نوعية للتعليم في المملكة السعودية والوطن العربي، كما أن المخرجات التعليمية لمدخل STEM تلبي متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة مثل، إعلاء قيمة الإتقان والجودة في التعليم، والمسؤولية الوطنية والاجتماعية والأخلاقية تجاه الوطن وأبنائه، وتنمية المهارات المطلوبة للأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة ذات التقنية العالية، وتنمية التعاون بين الأفراد والقدرة على المشاركة كعضو والمساهمة في عمل الفريق، وامتلاك مهارات التواصل الفعال.

3. متطلبات تفعيل المدارس المستدامة بالمرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة من وجهة نظر خبراء في مجال التنمية المستدامة (2020).[5]

[3] دهان، محمد – زغاشو، مريم، (2018)، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[4] . حسن، إبراهيم، (2020)، تكامل المخرجات التعليمية لمدخل STEM ومتطلبات التنمية الشالة والمستدامة، (2020)، جامعة العريش، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد (3)، عدد (3).

[5] الجهني، عواد- السيسي، حمزة، (2020)، متطلبات تفعيل المدارس المستدامة بالمرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة من وجهة نظر خبراء في مجال التنمية المستدامة، مجلة العلوم النفسية والتربوية، السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات تفعيل الاستدامة في مدارس المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة، وتم اتباع المنهج الوصفي، واُستخدمت الاستبانة والمقابلة كأداتي للدراسة، بحيث طبقت المقابلة على عينة قصدية من خبراء الاستدامة بلغ عددهم 7 خبراء، وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية من القائدات التربويات والمعلمات التي بلغ عددها 181 قائدة، و364 معلمة، وقد أظهرت النتائج أن الاستدامة تطبق بدرجة متوسطة في مدارس المرحلة الابتدائية في المدينة المنورة من وجهة نظر القائدات والمعلمات، وقد تصدر البعد الاجتماعي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3) ومستوى متوسط، واحتل البعد البيئي المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.86)، والبعد الاقتصادي بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.79).

دراسات باللغة الأجنبية:

1. Who Gives Foreign to W hom and Why, (2000).[6]

تشير هذه الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية التي تتدفق من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تضيع وتزيد فقط من الاستهلاك العام غير المنتج. وأشارت إلى الفساد وعدم الكفاءة والإخفاقات البيروقراطية في البلدان النامية كأسباب لهذه النتائج. وأظهرت الدراسة أن نمط تقديم المساعدات تمليه الاعتبارات السياسية والاستراتيجية للدول المانحة، أي يشيرون إلى أن المصالح الاستراتيجية للمانحين قد تكون أكثر أهمية من جودة سياسات البلدان المستقبلة كتفسير لتدفقات المعونة. وبينت الدراسة أن المساعدات مفيدة للبلدان التي تتبنى سياسات ملائمة ومستقرة، ومع ذلك، فإنهم لا يجدون دليلاً على أن المساعدات الخارجية تتسبب في تبني سياسات اقتصادية كلية "جيدة". وخلصت الدراسة إلى أنه في الوقت الذي تستجيب فيه المساعدات الأجنبية بشكل مباشر أكثر للانفتاح "السياسي" (التحول الديمقراطي)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب بشكل أكبر للانفتاح "الاقتصادي" (التحسن في إدارة السياسات، وتحرير التجارة، وحماية حقوق الملكية بشكل أفضل)

2. Sustainable Development in Damascus University: A Survey of Internal Stakeholder Views, (2016).[7]

هدفت الدراسة إلى تقييم استدامة الحرم الجامعي وأخذ جامعة دمشق كدراسة حالة، تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة المخبرين الرئيسيين لتحديد العوامل الحاسمة للتنمية المستدامة للحرم الجامعي، وتم ترجيح هذه العوامل الرئيسية باستخدام طريقة عملية الشبكة التحليلية. وتم تحديد عدد من العوامل المتعلقة باستدامة الحرم الجامعي في هذه الدراسة عن طريق المقابلات شبه المنظمة، وتوصلت الدراسة أن هذه العوامل هي (إدارة الحرم الجامعي، وبيئة الحرم الجامعي، وتخطيط الحرم الجامعي، وثقافة الحرم الجامعي)، وأن عامل إدارة الحرم الجامعي والقيادة يشير إلى وجود فجوة بين ممارسات الاستدامة في الحرم الجامعي في سورية والممارسات الرائدة في أماكن أخرى، وحصل على أوزان أعلى نسبياً بين بقية العوامل، بيمنا حصلت ثقافة الحرم الجامعي على أوزان أقل. وقدمت هذه النتائج مدخلات مفيدة للمساعي المستقبلية للتنمية الجامعية المستدامة التي من شأنها أن تسهم في الاستجابة للتحضر السريع، وبحيث تعتبر مرجعًا مفيدًا لكل من السلطات الحكومية والجامعات لتنفيذ مبادرات استدامة الحرم الجامعي بشكل فعال.

[6] Alesina, Alberto and Dollar, David, (2000), Who Gives Foreign to W hom and Why, National Bureau Of Economic Reserch, Massachusetts Avenue, Cambridge.

[7] Loai Aljerf, Ala Eldin Choukaife, 2016, Sustainable Development in Damascus University: A Survey of Internal Stakeholder Views, Journal of Environmental Studies

3.The role of transformation in learning and education for sustainability, (2018)[8]

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على قيمة التحول الذي يوفر فرصة للبحث وإعادة التفكير في مدى ملاءمة الممارسات التعليمية الناجحة، وأكدت الدراسة أن التعلم في التعليم من أجل الاستدامة يتطلب التزامًا من أعضاء هيئة التدريس ومشاركة الطلاب. واعتمدت الدراسة على مجموعة من دراسات الحالة النوعية في مؤسسات التعليم العالي في سبع دول (البرازيل، صربيا، لاتفيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سورية، المملكة المتحدة)، وكشفت النتائج أن مفهوم التنمية المستدامة لم يتم دمجه بشكل كافٍ في مفهوم التحول في مؤسسات التعليم العالي، ووجدت أيضًا أنه لتعزيز الاستدامة في المناهج الدراسية يجب على الأكاديميين تطوير مناهج تعاونية، ومناقشة كيفية إعادة تصميم المناهج وفقاً للتخصص ، وكيفية تقدير الرؤية المعرفية والتعددية الثقافية للاستدامة، سواء كموضوع أو كحقل بحث تعليمي. وأكدت الدراسة إلى ضرورة أن تتحول الجامعات كنماذج للعدالة الاجتماعية والإشراف البيئي، وتعزيز التعلم المستدام.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بالتركيز أهمية الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم)، على اعتباره المدخل الاستراتيجي لتفعيلها وتحقيقها، لما له من دور كبير في تحقيق بقية أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وكذلك الأمر فإن المساعدات والدور الذي لعبه المجتمع الدولي لمساعدة الدول النامية في تحقيق استدامة التعليم كان ذات طابع استهلاكي قصير المدى. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن أغلب هذه الدراسات تمت في دول قطعت أشواط مهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع إلى تحقيق المزيد من تلك الاستدامة من خلال تطوير مناهج ذات طابع تنموي والاهتمام بتحقيق التكامل بين مخرجات قطاع التعليم ومتطلبات سوق العمل بما يسهم في تحقيق بقية أهداف التنمية المستدامة الأخرى، في الوقت الذي تعاني فيه سورية (كدراسة حالة في هذا البحث) من الحرب التي اعتبرت متغير وعائق أساسي ساهم في صعوبة وصولها لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم)، وفي بلوغ الغايات من المساعدات المقدمة من قبل منظمة الأمم.

مشكلة البحث:

على الرغم من التحسن الملحوظ في النظام التعليمي في سورية قبل الحرب، إلا أنه واجه العديد من التحديات بعضها أساسي ورئيس وبعضها أقل أثراً على المستوى الكمي والنوعي، وجاءت الحرب التي أثرت وبشكل مباشر على الأطفال وعلى قدرتهم في الوصول إلى تعليم عالي الجودة ومنصف، فضلاً عن الحاجة إلى مساعدات إنسانية وخدمات اجتماعية قد تم إضعافها وتضاؤلها بسبب تلك الحرب وما نجم عنها من تدمير للبنى التحتية والتحولات السكانية والخسائر في شتى القطاعات الموجودة في الدولة.

وتتلخص مشكلة البحث في السؤالين البحثيين التاليين:

- هل حققت سورية مكتسبات ونتائج مهمة في قطاع التعليم، وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؟

[8] Leal Filho, j, S. Raath , B. Lazzarini , V.R. Vargas , L. de Souza b , R. Anholon , O.L.G. Quelhas , R. Haddad , M. Klavins , V.L. Orlovic, 2018, The role of transformation in learning and education for sustainability

- هل استطاعت منظمة الأمم المتحدة وبالاعتماد على بالاعتماد على الأهداف الجديدة من أجل التنمية المستدامة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، من تحقيق التقدم المطلوب للوصول إلى شمولية وتعزيز التعليم؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ازدياد أهمية المنظمات الدولية عموماُ، ومنظمة الأمم المتحدة بشكل خاص، يوماً بعد يوم في الوقت الحاضر، ونجد توسعاً سريعاً في دور ونشاطات وسياسات تلك المنظمات كماً ونوعاً، وبالنظر لتوسع هذه النشاطات والسياسات في الدول النامية، فقد أصبح لها الدور الأكبر والأهم في إرساء الاستقرار الاقتصادي وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم. وفي هذا البحث سيتم تحليل واقع بعض مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم) في سورية، ودراسة دور منظمة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي) في الجمهورية العربية السورية، من خلال رصد سياسات ونشاطات هذه المنظمة خلال الحرب على سورية، وبالتركيز على هدف التعليم، واستخدام بعض المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف، والاعتماد على البيانات الدولية والمحلية، كمحاولة لقياس الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في بلوغ هذه الهدف.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع التعليم في سورية قبل وخلال الحرب وربط مؤشراته بأهداف التنمية المستدامة، والتعرف على مدى تأثير الحرب على مستوى وجودة التعليم في سورية، وعلى إمكانية بلوغ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وإلقاء الضوء على سياسات منظمة الأمم المتحدة، ودراسة الدور الذي تلعبه في حل مشكلات التعليم في سورية خلال الحرب، ومعرفة مدى فعالية السياسات التي تتبعها منظمة الأمم المتحدة في مجال شمولية التعليم وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة كهدف من أهداف التنمية المستدامة في سورية.

فرضيات البحث:

1. هل يوجد علاقة بين السياسة التعليمية للجمهورية العربية السورية وتحقيق استدامة التعليم قبل الحرب؟

1. هل يوجد علاقة بين سياسات وبرامج التنمية لمنظمة الأمم المتحدة وتحقيق استدامة التعليم في سورية خلال الحرب؟

منهجية البحث:

سوف يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، وللتحقق من فرضيات البحث سيعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من خلال ربط المنهج الاستدلالي (الجانب النظري) لتطور دور منظمة الأمم المتحدة، والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استخدام مجموعة من البيانات والمعلومات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مع الدراسة والتحليل، وسيدعم البحث بمجموعة من المؤشرات الإحصائية بغية تقديم بيان إحصائي وتحليل واقعي لموضوع البحث. وسوف يتم إجراء هذه الدراسة على قطاع التعليم في سورية كمجتمع للبحث، والوصول إلى هدف البحث وإثبات فرضياته.

الإطار النظري

تُجمع معظم أدبيات التنمية على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، باعتباره مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس. ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يسهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي. ويتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة إحداث تغييرات جذرية في منهجية التعليم لتشمل التأكيد على الحق في التعليم وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التعليم النوعي إلى جانب التدريب على المهارات اللازمة لاستمرارية التعليم مدى الحياة. من هنا ندرك من هذه العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة والتي تمثل (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية)، أن التنمية لا تستطيع تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلّم بالأحرى هي أساس عملية التنمية المستدامة.

1.النظام التعليمي في سورية

1-1- الواقع الراهن

يحظى التعليم في الجمهورية العربية السورية بالاهتمام والرعاية اللازمة لمنظومته من قبل الدولة السورية، إذ يكفل الدستور السوري حق التعلم لكل مواطن، وهو إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي، ومجاني لكن (غير إلزامي) في المرحلة الثانوية وبرسوم رمزية للتعليم الجامعي.

قطعت سورية الكثير من الخطوات الإيجابية في مسيرتها التربوية، ومن هذه الأمور تطبيق التعليم الأساسي بحيث يتم دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة، وحققت ارتفاع في نسبة الالتحاق في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي وزيادة في عدد المدارس والمدرسين والإداريين، والاهتمام بالطفولة المبكرة والتوسع في افتتاح رياض الأطفال، إضافة إلى تحقيق زيادة ونمو في المرحلتين الثانوية والجامعية، وزيادة في إقبال الإناث على التعليم في الجامعات، والاهتمام بالبناء المدرسي والتعليم الخاص، وإقامة المجتمعات التربوية في المناطق.[9] وبالمقابل فإن النظام التعليمي في سورية يواجه مجموعة تحديات أبرزها، إخفاق السياسيات التربوية الرامية إلى توفير فرص التعليم للجميع في تحقيق أهدافها، فعلى الرغم من الجهود التي تم بذلها لتحقيق تلك الأهداف إلا أن هذه السياسات ظلت قاصرة عن تحقيقها سواء في التوسع الكمي أو النوعي، كالفقد التربوي، والإخفاق في تكوين الكفاءات والمهارات المرغوب فيها لدى الخريجين في سوق العمل، وضعف المناهج عن الاستجابة لمتطلبات التنمية، والقصور في البحث العلمي. ومنذ عام 2011، وبداية الحرب على سورية التي سببت نزوح وهجرة العديد من الأسر لمنازلهم بشكل قسري، وأضعفت الخدمات الاجتماعية بما في ذلك التعليم، وضاعفت وبشكل كبير من الفاقد التربوي في المدارس السورية وازداد الهدر التعليمي،

[9] السيد، محمود، النظام التعليم في سورية، واقعاً وتحديات رئيسة وارتقاء، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد (86)، الجزء (4)، دمشق، ص929-933

انخفضت مستوى كفاءة التعليم، وازدادت الفجوة التمويلية اللازمة للعملية التعليمية، مما أدى خلق تحديات جديدة للنظام التعليمي في سورية على المستوى الكمي والنوعي.[10]

1-2- مراحل التعليم في سورية

يقسم التعليم في سورية إلى مرحلتين، التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم العالي، وسوف يتم عرض بسيط لكل مرحلة من المراحل:

1-2-1 التعليم ما قبل الجامعي: ويقسم إلى

- ✓ رياض الأطفال.
- ✓ التعليم الأساسي (حلقة أولى من الصف الأول إلى الصف الرابع، وحلقة ثانية من الصف الخامس إلى الصف التاسع)،
- ✓ التعليم الثانوي العام (علمي وأدبي)، والتعليم الثانوي المهني (تجارة، صناعة زراعة، سياحة وفنادق، ومعلوماتية)، والتعليم الثانوي الشرعي.

1-2-2 التعليم الجامعي (الجامعات) وتقسم إلى:

- ✓ جامعات حكومية (هنالك عدة أنظمة تعليم متبعة في الجامعات الحكومية دوام كامل، تعليم موازي وتعليم مفتوح).
- ✓ الجامعات الخاصة، والجامعة الافتراضية.
- ✓ أكاديميات ومعاهد متوسطة وعالية، منها ما هو تابع لوزارات وهيئات عامة مختلفة من غير وزارة التعليم العالي.

2- واقع التعليم في سورية قبل 2011

حظى **التعليم في <u>الجمهورية العربية السورية</u>** بالاهتمام والرعاية اللازمة لمنظومته من قبل الدولة السورية، إذ يكفل الدستور السوري حق التعلم لكل مواطن، ليكون إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي، ومجاني (لكن غير إلزامي) في المرحلة الثانوية وبرسوم رمزية للتعليم الجامعي الحكومي.

وتعتبر سورية من الدول التي حققت خطوات إيجابية في مسيرة التعليم بما يحقق هدف الاستدامة وذلك قبل عام 2011، وتطور النظام التعليمي في سورية تطوراً كمياً ونوعياً، وبدا ذلك من خلال شمولية التعليم.

2-1-التطور الكمي للتعليم في سورية قبل 2011.

انتهج القطاع التعليمي مع بداية الألفية الجديدة نهج التطوير الكمي من حيث تحقيق انتشار الخدمات والمرافق التعليمية وزيادة أعداد الطلاب والكادر التعليمي والتدريبي، وقد حققت هذه السياسة تطوراً هامّاً أكدته معدلات الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله، كما تحسنت مقومات التعليم من بنى تحتية كالمدارس والجامعات التي توسعت شاقولاياً وأفقياً، وموارد بشرية أدت إلى تحسن مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي.[11]

[10] الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة، 2030، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط والتعاون الدولي، ص44.

[11] التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم)، 2018، سلسلة قضايا التنمية البشرية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص1.

ويعود هذا التطور الكمي إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وتطبيق كل من إلزامية التعليم في المدارس و سياسة الاستيعاب في مختلف المراحل.[12] والجدولين التاليين يوضحان كل من مجموع المدارس وأعداد التلاميذ في الحلقتين الأولى والثانية للتعليم الأساسي خلال فترة قبل الحرب.

الجدول رقم (1) يبين: مجموع مدارس التعليم الأساسي حلقة أولى وثانية (2006-2010)

الأعوام	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المدارس	15693	16190	16579	16853	17120

المصدر: المجموعة الإحصائي للعام 2011، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة.

الجدول رقم (2) يبين تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي للحلقة الأولى والثانية والمرحلة الثانوية (2006-2010)

	2006	2007	2008	2009	2010
التعليم الأساسي حلقة أولى	2279545	2310168	2356403	2383223	2429450
التعليم الأساسي حلقة ثانية	2018035	2084126	2158398	2180866	2232422
التعليم الثانوي	332659	361745	367572	381702	392960

المصدر: المجموعة الإحصائي للعام 2011، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

من خلال الجدولين السابقين، وخلال الفترة من 2006 وحتى 2010 نلاحظ ازدياد عدد المدارس التعليم الأساسي حلقة أولى وثانية، من 15693 عام 2006، إلى 17120 عام 2010، بمعدل نمو 9% خلال الخمس سنوات.

ومما سبق والإحصاءات الموجودة بوزارة التربية نجد أن نسبة الالتحاق في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي بلغت 99.5% من إجمالي الأطفال في العامين 2009 و2010، بعد أن كانت هذه النسبة 99% من 2006 حتى 2008. وعدد التلاميذ كان 4297580 عام 2006/2005، وارتفع إلى 4661872 للعام الدراسي 2010/2009، بمعدل نمو سنوي 2.4%، وبالمقابل كان عدد أعضاء الهيئة التعليمية 225904 عام 2006/2205، ليرتفع إلى 271782 عام 2010/2009، بمعدل نمو 5.4%. وارتفعت نسبة التسجيل الصافي من 92% عام 2006، إلى 97% عام 2010، وارتفع معدل الوصول إلى الصف الخامس من 91% إلى 95% خلال نفس الفترة.[13] أي أن سورية وقبل الحرب التي شُنت عليها قطعت شوطاً مهماً في التعليم، وكان التعليم يحقق تقدم محرز بما يخص أهداف التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق بمعدل التسرب من التعليم الأساسي، فقد انخفض المعدل من 3.8% عام 2005 إلى 3.6% عام 2010، على المستوى الاجمالي وارتفع في بعض المحافظات إلى حدود 6.6% كريف دمشق. وفيما يخص التعليم العالي، فقد سارت جهات التعليم العالي في تحديد هدفها المتعلق بسياسات القبول وتحديد معدلات الالتحاق به بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى الوقوف عند تساؤل تكتسب الإجابة عليه أهمية قصوى في رسم أهداف التعليم: ما هو معدل الالتحاق بالتعليم العالي المناسب والمتوافق مع درجة تطور الاقتصاد السوري.

[12] محمد، زينة، 2007، دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ص10.

[13] السيد، محمود، النظام التعليم في سورية، واقعاً وتحديات رئيسة وارتقاء، مرجع سابق، ص931.

وترافق ذلك مع خلل في سوق العمل، تمثل في فجوة كبيرة بين المهارات المطلوبة من خريجي الجامعات السورية وبين متطلبات سوق العمل، والجدول التالي يوضح كل من المستجدون والخريجون خلال فترة ما قبل الحرب.

الجدول رقم (3) يبين: الطلاب المستجدون والخريجون من الجامعات السورية خلال الفترة 2006-2010

	2006	2007	2008	2009	2010
المستجدون	54339	63447	69808	65334	71717
الخريجون	27534	24329	30770	34978	38599

المصدر: المجموعة الإحصائي للعام 2011، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

وخلال الفترة من 2006 وحتى 2010، كان هناك تزايد ملحوظ في معدل الالتحاق بالجامعات من 54339 عام 2006، ليصل إلى 71717 عام 2010، يترافق مع تزايد بأعداد الخريجين خلال نفس الفترة باستثناء العام 2007 الذي حقق انخفاض في أعداد الخريجين عن العام الذي يسبقه

وازداد عدد الجامعات في سنوات ما قبل الحرب، واستمر بالتزايد إذ ارتفع عدد الجامعات الخاصة من (13) جامعة عام 2008 إلى (18) جامعة عام 2011، ووصل عام 2016 إلى (20) جامعة، بينا استقر عدد الجامعات الحكومية عامي 2008 و2011 (6) جامعات، وارتفع إلى (8) جامعات عام 2016، وهذا الأمر من جانب الكفاءة الكمية يشر إلى تحسن في البنية التحتية من حيث الكم، ولكن من جانب آخر سيتوقع أن يكون له انعكاس سلبي على الكفاءة النوعية، إذ يعد كلّ من ازدياد عدد الجامعات وازدياد عدد الطاب مع تناقص عدد المدرسين من العوامل التي ستقوداً إلى ارتفاع مؤشر عدد الطاب إلى عضو الهيئة التعليمية.

2-2-التطور النوعي للتعليم في سورية قبل 2011

إذا انتقلنا إلى الجانب النوعي فإننا نلاحظ الضعف في الفلسفة التربوية، ولم يتحقق الهدف الأساسي من التخطيط التربوي، ومن الملاحظ أيضا البطء الشديد في مواكبة روح العصر، عصر العلم والتقانة والمعلوماتية، والاستجابة لمتطلباته من جهة ولمقتضيات سوق العمل وحاجات التنمية من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك جمود الإدارات التربوية واهتمامها بتسيير الأمور لا إلى تحقيق التطور الذي يحقق التنمية وتقصيرها عن مواجهة حاجات المستقبل التربوي والاستجابة للتربية المستمرة. وثمة قصور في مناهج إعداد المعلمين وتدريبهم وغلبة النمطية والتكرار عليها، وافتقار مؤسسات الإعداد والتدريب للبحث والتجريب التربوي.[14] انتهج القطاع التعليمي طوال السنوات الخمس التي سبقت الحرب استراتيجية توسيع مقومات التعليم لتحسين الكفاءة الداخلية المتمثلة في خفض متوسط عدد الطلاب في الشعبة، وأثمرت الجهود في مجال التعليم الأساسي عن خفض النسب من 26 تلميذ للمعلم إلى 21 تلميذاً للمعلم بين عامي 2005 و2010، بينا حافظت كثافة الشعبة على معدل 27 تلميذاً في الشعبة طيلة المدّة نفسها. إلا أن التحسن كان طفيفاً في مجال التعليم الثانوي بين عامي 2005 و2010، بينما تحسن في مجال التعليم الثانوي المهني من 32 تلميذاً في الشعبة و7 تلاميذ للمعلم عام 2005 إلى 28 تلميذاً في الشعبة و5 تلاميذ للمعلم عام 2010، ويعزى السبب الأساسي لهذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم المهني التي تجاوزت حدود 33% عام 2010.[15]

[14]. السيد، محمود، النظام التعليم في سورية، واقعاً وتحديات رئيسة وارتقاء، مرجع سابق، ص929.
[15] التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، مرجع سابق، ص11.

أي أن التعليم يفقد هدفه التنموي والإنساني من أجل نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان، ومن المنطقي وعندما يكون هناك قلة في الإنفاق المخصص للتعليم أن يرافقه انخفاض في الجودة التعليمية، لتظهر مشكلات تتعلق بالمنظومة التعليمية كالهدر التعليمي، والعوامل السلبية التي تؤثر على المعلمين الذين يلعبون دوراً مهماً في إنجاح العملية التعليمية، كانخفاض أجورهم مما يضطرهم إلى البحث عن عمل آخر يستنفذ طاقتهم، إضافة إلى الإمكانات وسوء المناهج، ونوعية التدريب الذي يتلقوه، والأعداد الكبيرة التي تتواجد في الصف الواحد.

3- واقع التعليم في سورية بعد 2011.

إن للحرب وقع ضارّ على حياة ما يزيد عن 11 مليون سوريّ وملايين المواطنين في البلدان المُضيفة، وقد تحوّلت الحرب الى عائق أساسيّ في وجه التعليم الجيّد للجميع في سوريا، فانعكست المكاسب التنموية التي كان هذا البلد قد حقّقها. وبالإضافة الى التدمير الهائل الذي طال مواقع التعلّم، فقد أرغمت الحرب أكثر من 2,1 مليون طفل وشاب على ترك المدرسة في سورية، ويحتاج 3,3 ملايين طفل وشاب إضافيين الى مساعدة تعليمية في حين أن 1,4 ملايين طفل وشاب سوري باتوا في عداد اللاجئين في 5 بلدان مُضيفة رئيسة.[16]

فقد القطاع التعليمي بسبب الحرب الكثير من المكتسبات المادية وغير المادية التي تراكمت عبر عقود فقد تعرض القطاع إلى شتى أنواع الضرر كالتخريب وتدمير عدد من المدارس، إلى إضافة الأضرار البشرية المتمثلة بخطف أو قتل مدرسين أو عاملين في قطاع التربية، وسرقة بعض مستلزمات العملية التربوية والتعليمية من المدارس، وتوقفت الحياة العملية التربوية والحياة الطبيعية في بعض المحافظات نظراً لتعرض الأهالي والعاملين في لمدارس للإرهاب لمنع الطلاب من الذهاب إلى المدارس، إلى جانب سرقة وسائل النقل المتنوعة الخاصة بمديرية التربية، والعبث بالأدوات والوسائل التعليمية والترفيهية للطلاب، وسرقة أموال مخصصة لرواتب العاملين.

3-1-التطور الكمي للتعليم في سورية بعد 2011

اتسم النظام التعليمي السوري في ظل الحرب بفقدان الكثير من المكتسبات التي أثرت على أداء القطاع التعليمي وعلى دوره في بلوغ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، فدمار المدارس ونقص الموارد البشرية شكلت أسباباً لتراجع مؤشرات الكم من معدلات التحاق وتسرب، وفقدان في جزء كبير من مقومات تحسين النوع أدى إلى ارتفاع الكثافات الطلابية للشعب المدرسية والمعلمين، والجدول التالي يوضح لنا المدارس في التعليم الأساسي للحلقتين الأولى والثانية خلال فترة الحرب.

الجدول رقم (4) يبين: مجموع مدارس التعليم الأساسي حلقة أولى وثانية (2011-2019)

الأعوام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المدارس	17430	17785	11907	13604	11978	11587	10279	10459	9038

المصدر: المجموعة الإحصائي للعام 2011، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

من الجدول السابق نجد أنه، في العامين الأول والثاني للحرب بقي عدد المدارس كما كان قبل الحرب، إلا أنه ومع بداية عام 2013 ونتيجة للتدمير الذي تعرضت له المدارس انخفض عدد المدارس التي تعمل بكامل مقوماتها بنسبة

[16] سد الثغرات التعليمية لدى الشباب، 2016، استراتيجية الاستجابة التعليمية الإقليمية للأزمة السورية التابعة لليونسكو (2016-2017)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ص12.

(31.6) % عما كان عليه عام 2010. لتعود هذه النسبة وتحقق تحسن في عام 2016 يصل إلى (29%) عما كان عليه عام 2010. وبالمقابل انخفض عدد الطلاب بنسبة (23%)، وتراجعت أعداد الهيئة التعليمية بنسبة (12%) عما كانت عليه في العام 2010 ويشير هذا الانخفاض في العملية التعليمية إلى التأثير الكبير للحرب على سورية التي أدت إلى خروج بعض المدارس عن الخدمة؛ ذلك نتيجة تعرضها للضرر أو تحولها إلى مركز إيواء أو وجودها في مناطق يصعب الوصول إليها. كما دفعت ببعض الطلاب والهيئة التعليمية إلى ترك العملية التعليمية نتيجة النزوح إلى المناطق الآمنة التي تشرف عليها الحكومة، أو نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة. وكما ذكرنا سابقاً فقد شارفت الجمهورية العربية السورية في عام 2011 على التحقيق الكامل لهدف التنمية المستدامة المعني بتحقيق شمولية التعليم، إلا أن هذا الهدف تأثر تأثراً كبيراً جراء ظروف الحرب، حيث انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي من (99.5) % إلى (83) % بين العامين 2010 و2016، وقد شهدت نسبة الالتحاق أدنى قيمة لها في عام 2013 إذ وصلت إلى حدود (72) %. ويعزى هذا الانخفاض إلى نزوح الأهالي إلى المناطق المستقرة التي تشرف عليها مؤسسات الدولة السورية، بما فيها المناطق التي حررتها الدولة السورية من الإرهاب، ويُضاف إلى ذلك خروج بعض المدارس عن الخدمة نتيجة لاستهدافها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة واستهداف طيران ما يسمى «التحالف الدولي» لها، خاصة في المنطقة الشرقية. والجدولين التاليين يوضحان أعداد كل من التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي، وكذلك أعداد المستجدون والخريجين خلال فترة الحرب.

الجدول رقم (5) يبين تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي للحلقة الأولى والثانية والمرحلة الثانوية (2011-2019)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعليم الأساسي	47742276	4860348	2966846	3639916	3604863	3537941	3425140	3395322	2977802
التعليم الثانوي	430702	439463	322726	382923	371375	378255	360896	330810	326115

المصدر: المصدر: المجموعة الإحصائي للعام 2011، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

الجدول رقم (6) يبين: الطلاب المستجدون والخريجون من الجامعات السورية خلال الفترة (2011-2019)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المستجدون	70861	101104	69998	127859	115790	102501	89022	95572	78006
الخريجون	38208	34452	37260	34261	33886	34859	35379	35519	34600

المصدر: المجموعة الإحصائي للعام 2011، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

<u>من الجدولين السابقين نلاحظ</u>: انخفضت نسبة التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي طوال سنوات الحرب، واستقرت عند حدود 75% عام 2016، ولتصل إلى 63% عام 2019، وقد شهدت نسبة التسجيل أدنى قيمة لها في عام 2013 عند حدود 61% ويعود هذا الانخفاض إلى عدم تسجيل التلاميذ وتسربهم نتيجة انتقال الأسر إلى المناطق الآمنة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بعض الأسر، ما دفع الأطفال إلى العمل، إلى جانب

خروج بعض المدارس عن الخدمة واستخدامها كمراكز إيواء أو وجودها في أماكن ساخنة يصعب الوصول إليها.[17] وفي عامي 2010–2016 ارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي من 3.6% إلى 27%. لتكن عام 2013 هي التي شهدت أعلى نسبة تسرب، حيث ارتفعت إلى حدود30% ويعود ذلك إلى مفاعيل الحرب التي أدت إلى نزوح العديد من التلاميذ وتسربهم من التعليم، ولعبت صعوبة الوصول إلى المناطق غير المستقرة دوراً كبيراً في ارتفاع هذا المؤشر، إضافةً إلى الإمكانات المادية المتدنية لبعض الأسر نتيجة لظروف الحرب خفضت إمكانية استمرار أبنائها في التعليم.[18] وكنتيجة للحرب وخلال العشر سنوات الأخيرة، على الرغم من ثبات معدل الحضور الوطني عند 73%، إلا النسبة تختلف في جميع أنحاء البلاد حيث انخفضت إلى 36% في درعا، و46% في محافظتي إدلب ودرعا، و50% في حلب.[19] وإلى حين تحسن الأوضاع وتحرير تلك المناطق وعودة سيطرة الدولة عليها سوف يستمر التعليم الرسمي في الحصول على استيعاب محدود، وتنفيذ للسياسات التعليمية بشكل غير ملائم إلى حد كبير، وسوف يترافق ذلك مع بيئات للتعلم مزدحمة وغير كافية ونقص في مرافق المياه والصرف الصحي ، ونقص التدفئة، إضافة للمباني غير الآمنة، و ستظل قدرة التعليم وفعاليته مقيدة بسبب عدم كفاية عدد المعلمين الذين يتقاضون رواتبهم، ونقص مستلزمات التدريس والتعلم.[20]

3-2 التطور النوعي للتعليم في سورية بعد 2011

انعكس فقدان جزء من مقومات التعليم من بنى تحتية وموارد بشرية بشكل مباشر على مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم، إذ ارتفع متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الصفية في مرحلة التعليم الأساسي إلى 31 تلميذاً في الشعبة عام 2016، وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات، إذ وصلت في بعضها إلى 60 أو 70 طالب في الشعبة الواحدة، بينما انخفض متوسط عدد التلاميذ لكل (معلم وإداري) من 17 تلميذاً لكلّ معلم في عام 2010م إلى 15 تلميذا لكل معلم في عام 2016. [21] وفي مرحلة التعليم الجامعي تبين إحصاءات أعداد الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا أن هناك تزايداً مستمراً لهذه الأعداد بنسبة (11%) بين عامي 2010 و2016، كنتيجة للتوسع الأفقي في نشر الجامعات والمعاهد من جهة، وميل الطلاب الذكور للتسجيل والحصول على وثائق التأجيل من الخدمة الإلزامية من جهة أخرى. كما شهدت أعداد أعضاء الهيئة التعليمية التدريسية والفنية تناقصاً حاداً طوال سنوات الحرب، إذ انخفضت بنسبة 20% وذلك نتيجة لهجرة عدد كبير منهم خلال هذه الفترة.[22] أما قبل الحرب فقد حققت سورية مكتسبات مهمة في التعليم قبل الحرب فيما يتصل بمؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية المرتبطة بأعداد الطلاب والمدرسين والمعلمين والبنى التحتية؛ غير أن الحرب أدت إلى فقدان جزء كبير من هذه المكتسبات، وفي مجال تطوير الكفاءة الداخلية النوعية، فقد بذلت آنذاك جهود كبيرة لتطوير المناهج التربوية، إلا أنّ متابعة نتائجها يظهر أنها لم تكن كافية لمعالجة أوجه القصور التي برزت قبل الحرب وتعمقت خلالها، لا من حيث التوازن في التطوير الكمي

[17] التقرير الوطني الأول لأهداف التنمية المستدامة، الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط والتعاون الدولي، رئاسة مجلس الوزراء ص61.

[18] الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة، 2030، مرجع سابق، ص45.

[19] المناهج والاعتماد ومنح الشهادات الدراسية للأطفال السوريين في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، (2015)، دراسة أقليمية، معاً من أجل الأطفال، UNICEF، ص26

[20] HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW SYRIAN ARAB REPUBLIC, 2021, HUMANITARIAN PROGRAMME CYCLE, OCHA, PP69.

[21] التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم)، مرجع سابق، ص12

[22] التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم)، مرجع سابق، ص12.

والنوعي (مع استمرار غياب أدوات التقييم المناسبة). ومن حيث المواءمة مع القدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني قطاعياً وجغرافياً. ويعني ذلك انخفاض مستوى الكفاءة الخارجية لمنظومة التعليم. ويؤدي الهدر التعليمي، وحجم الأضرار التي طالت البنية التحتية في قطاع التعليم، إلى انخفاض مستوى كفاءة كلفة التعليم. ويضاف إلى ذلك ازدياد حجم الفجوة التمويلية اللازمة للعملية التعليمية. منذ عام 2011، تعرض حوالي % 30 من المدارس للتدمير الجزئي أو (نحو 9 آلاف مدرسة) على يد المجموعات الإرهابية والمسلحة؛ يُضاف إلى ذلك التوقف القسري عن التدريس لأشهر متتالية في بعض الحالات، ولاسيما في المناطق التي عانت من الإرهاب. وكانت هناك صعوبات في الوصول إلى المؤسسات التعليمية بسبب انعدام الأمن على الطرقات، والانتقال في المناطق التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية المتطرفة، أو الميلشيات المدعومة من أطراف خارجية. وقد جرى فرض مناهج جديدة مستوحاة من الفكر المتطرف لهذه الجماعات، واستخدمت المدارس والعملية التعليمية لأجل تكوين منظومات قيم دخيلة ع ى المجتمع السوري، وتجنيد الأطفال والمراهقين والشباب.[23]

4. دور الأمم المتحدة في تحقيق هدف التعليم بعد الحرب

اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي لديها ولاية في مجال التعليم يمتد مدى الحياة (من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي، وكذلك التعليم والتدريب التقني والمهني، ومحو الأمية، والتعليم غير الرسمي، وتعليم الكبار). لذلك فهي تلعب دورًا مهمًا في المساهمة في تحقيق أهداف محددة تشير إلى فرص التعلم مدى الحياة التي تتجاوز التعليم الابتدائي والثانوي ليمتد إلى تعليم تقني ومهني وبجودة عالية وميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي. واليونسكو تؤمن بأن التعليم حقّ من حقوق الإنسان لا بدّ من تأمينه له على مدى حياته وبمعايير جيّدة، وقد أسند إليها الدور الرائد في جدول أعمال التعليم العالمي حتى العام 2030 عبر الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ولكي تؤدي اليونسكو هذا الدور، فإنها تسعى إلى توفير قيادة عالمية وإقليمية في مجال التعليم، وإلى تعزيز النظم التعليمية في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التصدي للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعليم.

1.4 استجابة اليونسكو للحرب السورية

إن الحرب الصعبة التي عاشتها سورية كانت سبباً في تهجير ملايين السوريين إلى الدول المجاورة وحتى إلى الدول الأوروبية، ففي عام 2014 سجلت الحكومة اللبنانية وجود أكثر من مليون سوري في لبنان، بالمقابل لم تسجل المفوضية سوى 200000 لاجئ سوري، والحكومة الأردنية قدرت وجود 1600000 لاجئ سوري في حين أن المفوضية السامية لحقوق اللاجئين (UNHCR) سجلت وجود 600000 سوري فقط. وحسب التحليل الديموغرافي الذي قامت به المفوضية فإن نصف هؤلاء اللاجئين أطفال، و35% منهم في سن الدراسة، في حين نصفهم هم خارج المدرسة.[24] أم بالنسبة لداخل سورية فقد ارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي بين عامي 2010 و 2016 من 3.6 % إلى 27% وقد شهدت نسبة التسرب الأعلى في عام 2013 ، حيث وصل ارتفعت إلى حدود 30% كنتيجة للحرب.[25] واليونسكو استجابت للحرب السورية على المستوى القُطري منذ اندلاعها، وقد جاءت استجابتها أكثر تماسكاً بفضل استراتيجيتها للاستجابة التعليميّة الإقليميّة «سدّ الثغرات التعلّمية لدى الشباب». وشكّلت هذه الاستراتيجية التي تركّز تركيزاً كبيراً على الشباب والتعليم ما بعد الأساسي فرصةً بالنسبة إلى المنظمة لاستخدام خبرتها التقنية بغية

[23] الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة 2020، أهداف التنمية المستدامة، سورية، مرجع سابق، ص45.
[2424] المناهج والاعتماد ومنح الشهادات الدراسية للأطفال السوريين في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، مرجع سايق، ص1.
[25] التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، (2018)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سلسلة قضايا التنمية البشرية، العدد الثالث، ص9-10.

حشد موارد بشرية ومالية من أجل مواجهة التحديات الكبيرة في مجال التعليم في سورية. ويتألّف إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو من أربعة أهداف استراتيجية تستند إلى الركائز الثلاث للتعليم (النفاذ إلى التعليم، جودة التعليم، وتعزيز النظام) وتركّز على أهمية التعليم الشامل للجميع وذي الصلة في مواجهة التحديات التي يواجهها المتعلّمون والمربّون وأنظمة التعليم في سياق الأزمات وما بعد الأزمات على حدٍ سواء

وهذه الأهداف هي:[26] **الهدف الاستراتيجي الأول:** نفاذ الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات إلى فرص تعلم شاملة وجيدة للجميع

الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين المتعلّمين المتأثّرين بالأزمات بواسطة القيم والمعرفة والمهارات للحياة والعمل **الهدف الاستراتيجي الثالث:** قيام الفاعلين في التعليم بتأمين تعليم جيّد لتحقيق محصلات تعلّم أفضل

الهدف الاستراتيجي الرابع: استجابة أنظمة التعليم للأزمات وصمودها أمامها

1.1.4 فعالية استراتيجية الاستجابة التعليمية لليونسكو

تبنى استراتيجية الاستجابة التعليمية الإقليمية التابعة لليونسكو: «سدّ الثغرات التعلّمية لدى الشباب» على الإنجازات التي تحقّقت بشكل رئيس في العراق والأردن ولبنان وسورية وتقدّم برامج متناسقة إقليمياً ومستجيبة للحاجات الوطنية لعامَي 2016 و2017. وتتماشى الاستراتيجية مع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وتدعم استراتيجية «لا لضياع جيل» No Lost Generation وتشكّل جزءاً لا يتجزّأ من عمليات الاستجابة بقيادة وطنية. ولكن كانت نسب الوصول إلى التعليم النظامي منخفضة، حيث بلغت نسبة تسجيل اللاجئين السوريين في التعليم النظامي (25) % في لبنان، و(60) % في تركيا، و(60) % في الأردن، أي نسبة التحاق الأطفال السوريين المسجلين بشكل نظامي في البلدان الثلاث بلغت بالمتوسط (48) % وهي أقل من المعدل العالمي لالتحاق اللاجئين في المدارس والتي بلغت (76) %.[27]

مجالات الاستجابة للاستراتيجية

تتصدّى استراتيجية الاستجابة التعليميّة الاقليميّة التابعة لليونسكو للثغرات التعليمية لدى الشباب في سورية والبلدان الأخرى في المنطقة، وتشمل الاستراتيجية ثلاثة مجالات للاستجابة: النفاذ – سدّ ثغرات النفاذ الى التعليم في أوساط الشباب، الجودة – إعادة جودة التعليم وملاءمته الى صميم التعلّم، تعزيز النظام التعليمي – تعزيز القدرات الهيكلية للنظام التعليمي وتقوية مرونته. وتعدّ هذه الاستراتيجية النتيجة المباشرة لخبرة اليونسكو ومعرفتها وإنجازاتها نتيجة تدخّلاتها في العراق والأردن ولبنان وسورية منذ اندلاع الحرب، وتستهدف الاستراتيجية بشكل أوّلي الشباب بين 15 و24 عاماً الذين يتأثّرون بالحرب داخل سورية، بالإضافة الى الشباب السوريين اللاجئين في العراق والأردن ولبنان، والشباب المستضعفين جرّاء الحرب في الدول المُضيفة.[28] كما تستهدف الاستراتيجية أيضاً المعلّمين ليتمكّنوا من تحسين مهاراتهم التربوية والإدارية، بالإضافة الى المؤسّسات والجهات المعنية بالتعليم على المستوى الوطني من أجل تعزيز قدراتها على التخطيط المستند الى أدلّة وإدارة الأنظمة التعليميّة الوطنية المتعلقة بالحرب والتخفيف من حدّتها. و بُذلت جهود مستهدفة في كلّ من العراق والأردن ولبنان وسورية في حقل التعليم الثانوي، والتعليم والتدريب

[26] إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية (2018-2021)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، أهداف التنمية المستدامة، ص13-20.

[27] كالبرتسون، شيلي، كونستانت، لؤي، 2015، تعليم الأطفال اللاجئين السوريين، إدارة الأزمة في لبنان والأردن وتركيا، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص13

[28] سد الثغرات التعليمية لدى الشباب، 2016، استراتيجية الاستجابة التعليمية الإقليمية للأزمة السورية التابعة لليونسكو (2016-2017)، مرجع سابق، ص20.

في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، ففي **سورية** أتاحت اليونسكو فرص الالتحاق في برامج التعليم المكثّف والدعم النفسي الاجتماعي استفاد منها 100000 تلميذ سوري من الصف الأول، وتم تدريب 400 معلم من أجل تحسين مهاراتهم التربوية في مجال الدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، كما تم تدريب أكثر من 4000 معلّم على أساليب ومهارات التعليم المكثّف والتربية التفاعلية وفي **العراق** أتاحت اليونسكو لـ 1099لاجيء بسن الالتحاق بالتعليم الثانوي الالتحاق بالمدرسة والتعلّم من خلال تأمين ثلاث مدارس جاهزة. وأتاحت اليونسكو أيضاً تأمين دروس استلحاق استفاد منها 800 لاجئ بسنّ الالتحاق الثانوي، فيما ألحقت 1700 تلميذ بأربعة عشر مركز تعلّم مجتمعي. وشارك أكثر من 100 شاب في برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، إضافة إلى التعزيز المهني للمعلمين، وتدريب 65 معلماً في المرحلة الثانوية، أما وفي **الأردن** فقد تابع 450 مدرّباً من الوزارة و2000 معلّم تدريباً مكثّفاً من خلال الشراكة الاستراتيجية التي تربط اليونسكو بأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلّمين.[29] وطورت الأردن خطة للاستجابة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وتحسين معيشة اللاجئين السوريين وعائلاتهم، وأقامت مدارس جديدة في المخيمات والمجتمعات المستضيفة ووظف معلمين جددا وزاد تدريب المعلمين وطبق نظام الفترتين في المدارس، وتدير أكثر من 99 مدرسة حكومية نظام الفترتين، مضاعفة بذلك قدرتها على قبول الطلبة في المدارس.[30]

2.1.4 مبادرة YESومبادرة BLGY

منذ عام 2012 بدأت استجابة منظمة الأمم المتحدة للواقع التعليمي السيء الذي خلفته الحرب، وفي عام 2013، تم إطلاق مبادرة تعليم الشباب من أجل الاستقرار (YES)، وهي مبادرة إقليمية بين مكاتب المنظمة في عمان وبغداد وبيروت، وكانت أول برنامج رائد لليونسكو للعمل التربوي للاجئين السوريين والمجتمعات التي تستضيفهم في المنطقة، وركز البرنامج على تزويد الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 19 عامًا بالتعليم الثانوي وفرص التعليم العالي، بما في ذلك المهارات الحياتية والمهنية، وقد اجتذب ما يقرب من 4.4 مليون دولار من الموارد. وفي عام 2014 تم مراجعة مبادرة (YES) وتطوير إطار عمل أكثر شمولاً، ثم تم عام 2015 تم إطلاق الإطار البرامجي (BLGY) مع تحديثه في عامي 2016–2017، حيث هدفت (BLGY) إلى وضع المنظمة للاستجابة للاحتياجات التعليمية للاجئين السوريين وشباب المجتمع المضيف (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا)، وركزت على ثلاث مجالات: (1) الوصول – سد فجوات الوصول للشباب، (2) الجودة – إعادة الجودة إلى قلب التعلم، (3) تعزيز النظام – تمكين أنظمة التعليم من أجل الصمود.[31] وفي عام 2016 وفي مؤتمر تم عقده في لندن دعت اليونسكو إلى التركيز القوي على تعليم الشباب الذي يمتد إلى ما بعد التعليم الأساسي والالتزامات التمويلية طويلة الأجل، ودعا إعلان المؤتمر الناتج إلى تعهدات بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي سنويًا لتوفير التعليم لـ 1.7 مليون طفل من اللاجئين والمجتمع المضيف، و2.1 مليون طفل داخل سورية، [32]وتعهد المانحون بأكثر من 650 مليون دولار

[29] سد الثغرات التعليمية لدى الشباب، 2016، استراتيجية الاستجابة التعليمية الإقليمية للأزمة السورية التابعة لليونسكو (2016-2017)، مرجع سابق، ص22-26.

[30] سالم، هبة، 2016، البقاء على مقاعد الدراسة: الواقع الصعب للأطفال السوريين اللاجئين في الأردن، جامعة كامبرج، ص82.

[31] UNESCO's Education Response to the Syria Crisis: Towards Bridging, 2016, EVALUATION OFUNESCO'S ROLE IN EDUCATION IN EMERGENCIES ANDPROTRACTED CRISES, UNESCO, internal Oversight Service, Evaluation Office, PP6.

[32] Berensmann, kathrin – Woolf, Peter,(2014), The role of International financial institutions in macroeconomic crises, Improving the architecture of the World Bank and

أمريكي للتعليم وقد التزمت حكومات الأردن ولبنان وتركيا بتوفير أماكن مدرسية لمليون طفل سوري لاجئ بحلول نهاية العام الدراسي 2016–2017، كما تم التعهد بأموال للتمويل الفوري والطويل الأجل من أجل "ربط الإغاثة وجهود التنمية[33]

وبالمحصلة وجدنا أن اليونسكو ركزت على تعزيز أنظمة التعليم في البلد المضيف بالإضافة إلى توفير الفرص للمجتمعات المضيفة، بدلاً من تقديم الخدمات حصريًا للاجئين، للتقليل من مخاطر التوترات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وعلى الرغم من أن BLGY أثبت فعاليته في تعبئة الأموال من المانحين العرب خلال مؤتمر المانحين الكويتيين، إلا أن هذه الوثيقة وهذه الجهود لم يتم نشرها بالشكل الأمثل، وبذلك ضاعت فرصة مهمة لليونسكو للتواصل بشأن موقعها الاستراتيجي في استجابة التعليم الأوسع للحرب السورية.

وكذلك فإن أطر الرصد والتقييم تتطلب موارد كثيرة وغالبًا ما يتم تجاهلها في معظم مشاريع اليونسكو، واستجابةً للحرب السورية، انخرطت اليونسكو في أعمال تعزيز النظم الهامة مثل بناء قدرات الحكومات، والمساعدة التقنية، وتعزيز المعلومات. ومع ذلك، تم تضمين القليل جدًا من أنشطة المتابعة، إن وجدت، في العمل الحالي من أجل تحديد الدروس المستفادة أو قياس النتائج بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، ضاعت فرصة مهمة لقياس وتسجيل تأثير أعمال تعزيز النظم "غير المرئية" لليونسكو. وهذا بدوره يجعل من الصعب على المنظمة توصيل النتائج في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية محتملة بصفتها هيئة الأمم المتحدة المكلفة بقيادة وتنسيق أجندة التعليم لعام 2030 وإطار العمل المقابل لها.

2.4 دور اليونيسيف في الاستجابة للحرب السورية

لعبت اليونيسف دوراً قيادياً في تنسيق قطاع التعليم، وغطت تداخلاتها المحافظات الأربعة عشر. على الرغم من صعوبة الوصول وانعدام الأمن في بعض المحافظات مثل حلب والرقة وإدلب والحسكة ودير الزور، وأنشأ مكتب اليونيسف في سورية ثلاثة مكاتب ميدانية للمساعدة في الوصول إلى المجتمعات المحلية في طرطوس وحمص والقامشلي، وأنشأ نظام للعمل في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها بما في ذلك المناطق الموجودة على خطوط التماس، من خلال توظيف خبراء فنيين مؤهلين ضمن مجتمعاتهم الخاصة، في مجالات متعددة منها التعليم. وأطلقت اليونيسف الحملة الوطنية للعودة إلى التعلم في أيلول 2012 وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والهلال الأحمر العربي السوري وشركة DHLلدعم توفير التعليم من خلال المستلزمات التعليمية الأساسية والتواصل مع الناس لتشجيعهم على إلحاق الأطفال بالمدارس. وقد تم وضع خطة توزيع مفصلة خلال الحملة الوطنية للعودة إلى التعلم، وذلك اعتماداً على بيانات التعليم على مستوى المنطقة. فقد تم توصيل الحقائب واللوازم المدرسية، مثل الأقلام والدفاتر، إلى مليون ونصف طفل في المحافظات السورية الأربعة عشر، بما في ذلك المناطق الأكثر حاجة كالرقة وحلب ودير الزور وحمص وإدلب وريف دمشق، وقد وفرت اليونيسف 4850 مجموعة تعليم، و3420 حقيبة ترفيهية، و760 حقيبة من حقائب تعلم الطفولة المبكرة، فضلاً عن 120 صف دراسي مسبق الصنع لتوفير مساحات إضافية للتعلم.[34] وقامت

---

the IMF for managing shocks in developing countries, German Development Institute, PP6.

A World at School. 2016. World leaders pledge to get million Syrian children in school. Retrieved from: http://www.aworldatschool.org/news/entry/ World-leaders-pledge-to-get-million-Syrian-children-in-school-2517.

[34] يونيسيف سورية، مقتطفات معاً من اجل الطفولة، 2013، ص17.

اليونيسف منذ بداية عام 2013 بزيادة عدد النوادي المدرسية بشكل كبير إلى ما يقارب 850 في كانون الأول 2013، وهذا ما أتاح الفرصة إلى 980000 طفل للوصول إلى الأنشطة الترفيهية وحصص التعويض. وقد بذلت اليونيسف جهوداً في دعوة وزارة التربية ابقاء المدارس مفتوحة خلال العطل الصيفية، وتلبية لهذه الدعوة، أصدرت وزارة التربية قراراً أبقت بموجبه 160 مدرسة مفتوحة في شهري تموز وآب لتمكين الأطفال من الوصول إلى حصص التقوية والتحضير لدورة امتحاني إضافية قبل بدء العام الدراسي الجديد.[35] وبدعم من اليونسف وحتى عام 2019 حصل 3 مليون طفل على التعليم الرسمي وغير الرسمي في سورية ودول الجوار.[36] وبلغت كلفة الخدمات التعليمية للأطفال في سنة 2014 فقط 81 مليون دولار، وهي تتضمن إتاحة القدرة على الوصول لفرص التعليم إلى ما يقرب من 4 ملايين طفل، وساهم هذا المبلغ في الكتب المدرسية، ومواد التدريس والتعلم الذاتي، وتدخلات تنمية الطفولة المبكرة، والمنح الدراسية كمحفزات لتشجيع الالتحاق بالمدارس والاستمرار بالانتظام فيها، ومناصرة تعليم الفتيات، وبناء السلام، وضمان الأمن في المدارس، وإعادة تأهيل المدارس.[37]

1.2.4 إجراءات اليونيسف للاستجابة للحرب على سورية

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمنهجيات التي لها دور وتأثير في تحسن مؤشرات التعليم ومنها:[38]

1.التعليم الذاتي: تعاونت وزارة التعليم و اليونيسيف والأونروا لتطوير أوراق التعلم لذاتي للمواد الأساسية (عربي، إنكليزي، علوم، رياضيات) للصفوف من الأول إلى التاسع، وتمّ إعداد دليل استرشادي لتطبيق مواد التعلّم الذاتي يتضمن كل ما يحتاجه المتعلّم أو الشخص الراشد الذي سيقوم بمساعدته على استخدام هذه الأوراق، وقد تم تجريبها في محافظتي حماة وحلب عام 2015م، ثم توسعت لتشمل محافظات: إدلب ودرعا وريف دمشق إضافة إلى حماه وحلب عام 2016.

2.التعليم المكثف (المنهاج ب): يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من المدارس سنة دراسية أو أكثر أو الذين لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدارس، ويطبق هذا التعليم تحت إشراف وزارة التربية، مع تقديم دعم من قبل منظمة اليونيسيف طباعة نسخ ل 200 ألف مستفيد، وبدأ هذا التطبيق في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2015-2016، ترافق مع خضوع المتعلمون لامتحان نظامي حدد نجاحهم أو رسوبهم في صفوفهم.

3. دورة المكملين: انطلقت في صيف 2016 بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونسيف دورات المكملين لطلاب الجمهورية العربية السورية الذين رسبوا في بعض المواد لأسباب ذاتية، ناجمة عن التنقل والنزوح وعدم الاستقرار والقلق، إذ استفاد أكثر من ستين ألف متعلم من هذه الدورات التي امتدت لشهرين، بالمقابل تمّ إعداد المعلمين في دورات خاصة للتعليم المكثف، وخضع المتعلمون لاختبارين استفاد أكثر من 80 بالمئة منهم من هذه الفرصة في تعديل نتائجهم الدراسية المؤجلة، ونجاحهم إلى الصف الأعلى.

وكان لمفوضية شؤون اللاجئين عدد من الدول بعض المبادرات للاستجابة للحرب على سورية في مجال تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ففي عام 2021 قدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية

[35] يونيسيف سورية، مقتطفات معاً من اجل الطفولة، 2013، ص17.
[36] يونيسيف لكل طفل،2020، سورية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا.
[37] يونيسيف سورية، مقتطفات معاً من اجل الطفولة، مرجع سابق، ص19.
[38] التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، 2018، (تحليل وتركيب التعليم)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد الثالث، ص10.

الأمريكية مبلغ 28713701 دولار لبناء القدرات والتعليم والصحة.[39] وبلغ إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المقدم من الحكومة الأمريكية للإغاثة في سورية في الأعوام من 2012 حتى 2021، 6,500,407,760 دولار (مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، و6,299,715,325 (مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية).[40]

وبالنتيجة، قدمت اليونسكو واليونيسيف عددًا من المساهمات المهمة لتعزيز أنظمة التعليم في البلدان المتضررة من تدفق اللاجئين السوريين، من خلال تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل التي نشأت منذ بداية الحرب، ومع ذلك، ليس لدى اليونسكو استراتيجية تنظيمية لكفاءة الطاقة توضح مساهمتها المحتملة في سياقات الأزمات. لقد أثبتت BLGY، التي تم تطويرها للأزمة السورية، أنها أداة مفيدة وفعالة لجمع الأموال، ولكنها غير معروفة إلى حد كبير للشركاء وكانت أقل فاعلية كوثيقة استراتيجية وتخطيط على المستوى الوطني.

وبالمقابل اعتمدت عمليات اليونسكو واليونيسيف في المنطقة بشكل رئيسي على المشاريع، مما يعني أن موظفيها يتم تعيينهم لفترات محدودة، مما يجعل من الصعب على المنظمة المشاركة في أعمال تعزيز النظم طويلة الأجل.

على الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي تم تبنيها من قبل منظمة الأمم المتحدة أو من قبل الدول التي احتضنت اللاجئين السوريين، والمحاولات للتخفيف من آثار الحرب على سورية والسعي لتحقيق أهداف التعليم، للوصول إلى بر الأمان ومساعدة سورية في تجاوز هذه الحرب، وفي السعي لتحقيق متطلبات هدف التنمية المستدامة (التعليم)، حققت تلك السياسات نتائج جيدة على المستوى الكمي، إلا ان مثل هذه النتائج لن تظهر على مستوى جودة ونوعية التعليم سواء داخل سورية، أو في الدول التي فتحت أبوابها للاجئين السوريين.

5- التنمية المستدامة وسبل تحقيقها في ظل الحرب

عملت الجمهورية العربية السورية، منذ إعلان التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على مشاركة جميع المعنين بتحقيق هذه الأهداف سواء أكانت الجهات الحكومية ذات العلاقة، والمنظمات غير الحكومية، والسلطة التشريعية (البرلمان)، والوسط الأكاديمي وطلاب الجامعات والمدارس، والمجتمع الأهلي، والقطاع الخاص ورجال الأعمال، أم بتعاونها مع المنظمات الدولية العاملة في سورية، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كل حسب مجال عمله، على النحو الذي يحقق الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة لهذه المنظمات، ويدعم الجهود الوطنية. كما عملت الحكومة السورية (رغم ظروف الحرب) على تعزيز تعاونها مع الدول الصديقة في مجال يمكّن من الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى هذه الدول في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظمت عدة ورشات عمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن ظروف الحرب، ثم انتشار جائحة كورونا، قد حالت دون إمكانية الالتزام الكامل بالمشاركة المباشرة، ولا سيما فب المناطق التي عانت من الحرب في أوقات معينة. وقد تم التعويض عن ذلك جزئياً باللجوء المكثف إلى المنصات الكرتونية، ولا سيما لفئات الشباب. وقد شكلت هذه المنصات وسيلة ناجعة لتمكن المجموعات المهتمة من المشاركة في مسار خطة التنمية المستدامة.

وبعد مراجعة مفصلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وللرؤية الوطنية سورية 2030، بحيث تكون سورية أمام خطة واحدة للتنمية المستدامة هي "البرنامج الوطني التنموي لسورية فيما بعد الحرب" الذي يتضمن آليات تنفيذية

[39] سورية حالة الطوارئ المعقدة، 2021، صفحة الحقائق، الولايات المتحدة وكالة التنمية الدولية، ص7.
[40] سورية حالة الطوارئ المعقدة، 2021، مرجع سابق، ص1.

ومشاريع وخطط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخصص هذا البرنامج محور خاص بالتعليم، وحدد غايته بالوصول إلى منظومة تعليمية وبحثية معاصرة ومتجددة تسهم في تطوير المجتمع والمعتمد على المعرفة مصدراً أساسياً للتنمية المستدامة والازدهار، وأدرج تحت هذا العنوان برنامج إطاري للتعليم يتضمن عدد من البرامج الرئيسية. والجدول التالي يوضح الترابط بين هذا البرنامج الإطاري ومقاصد الهدف الرابع للتنمية المستدامة.[41]

البرامج الرئيسية في البرنامج الإطاري	الترابط بين البرنامج الوطني وأهداف التنمية المستدامة	مقاصد القدف الرابع للتنمية المستدامة
1. برنامج تطوير التعليم المدرسي	يغطي هذا البرنامج مجمل مراحل التعليم قبل الجامعي وهو مطابق للمقصد الأول من الهدف الرابع	1.ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد
2.برنامج تنمية الطفولة المبكرة	هذا البرنامج مطابق للمقصد الثاني من الهدف الرابع	2.نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الجامعي
3.برنامج تطور التعليم الجامعي والبحث العلمي	هذا البرنامج مطابق للمقصد الثالث من الهدف الرابع، وأكثر توسع وشمول منه.	3.ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول التقني والمهني والتعليم العالي
4.برنامج تطوير التعليم المهني والتقاني	برنامجان رئيسيان في البرنامج الوطني يغطيان ما يتضمنه المقصد الرابع من الهدف الرابع	4. توفير المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة
5.برنامج ربط التعليم بسوق العمل والاختصاصات والمهن الجديدة	المساواة بين الجنسين في التعليم	5.القضاء على التفاوت بين الجنسين وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى كل مستويات التعليم
	محو الأمية بين الشباب والكبار	6.ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار بالقراءة والكتابة والحساب
	المقصد السابع للهدف الرابع المتعلق بمضمون المناهج	7. اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة وحقوق الإنسان
6.برامج الرياضة والشباب	هذا البرنامج غير ملحوظ بشكل مباشر في الهدف الرابع.	

عمّقت الحرب أزمة التفاوت التنموي بين المحافظات بصورة كارثية، وألقت بأعباء كثيرة مستقبلاً على جهود التوازن التنموي. فحجم الدمار الذي أصاب مقومات التنمية يختلف من محافظة إلى أخرى، وتغيب بصورة واضحة مؤشرات التنمية بين المحافظات السورية، وبعضها من الصعب الوصول إليها لإجراء حصر للأضرار والوقوف على مؤشرات التنمية فيها، وهدف التعليم من أهداف التنمية عانى وبشكل كبير من نتائج هذه الحرب على المستويين الكمي والنوعي، وبقيت جهود الحكومة وبالتعاون مع الجهود الدولية لتقليص حدة التفاوت بين المناطق ضعيفة الأثر، ولاسيما في مجال التعليم الذي كان له أهمية خلال مرحلة الحرب.

[41] الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة 2020، مرجع سايق، ص21.

النتائج

1. حققت سورية قبل الحرب تقدماً محرزاً بما يخص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الكمي (أعداد المدارس، أعداد الطلاب، طلاب الجامعات المستجدون والخريجون)، وكانت تخطو بخطى جيدة في سبيل تحقيق هدف استدامة التعليم على الرغم من تراجع بعض المؤشرات في الجانب النوعي كضعف المنظومة التربوية، وبعض القصور في إعداد المعلمين وتدريبهم، وافتقار المؤسسات التعليمية للبحث والتجريب التربوي. وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى بأنه هناك علاقة بين السياسة التعليمية للجمهورية العربية السورية وتحقيق استدامة التعليم قبل الحرب
2. كان للحرب أثر سلبي على منظومة التعليم، على الجانب الكمي (تدني في معدلات الالتحاق في المدارس، خروج العديد من المدارس من الخدمة، تدمير للبنى التحتية، زيادة التسرب)، وعلى الجانب النوعي (تراجع الجودة التعليمة، ازدياد عدد الطلاب في الشعبة الصفية، تراجع في المستوى التعليمي للمدرسين وإرهابهم).
3. كان لليونسكو دور في تزويد الطلاب المتأثرين بالحرب داخل سورية بالدعم النفسي والاجتماعي، و تدريب وتأهيل المدرسين. إضافة إلى فتح باب الالتحاق بالمدارس للكثير من اللاجئين السوريين، وانضمامهم إلى برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وفتح مدارس جديدة في أماكن مخيمات اللاجئين السوريين.
4. كان لليونسيف دور في الاستجابة للحرب على سورية، من خلال تأمين مستلزمات دراسية للطلاب في العديد من المحافظات، وبالأخص المناطق التي يصعب الوصول إليها نتيجة الحرب، وكان لها دور في تحسين واقع التعليم في سورية من الناحية الكمية (كالتعليم الذاتي، والتعليم المكثف المنهاج ب، ودورة المكملين).
5. على الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي تم انتهاجها من قبل منظمة الأمم المتحدة ممثلة باليونسكو واليونسيف وبالتعاون مع الحكومة السورية، إلا أن هذه الإجراءات كانت على المستوى الكمي وبشكل ضئيل، وفضلت العمل الإنساني قصير الأجل على التنمية طويلة الأجل، وهذا سوف يجعل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الصعوبة في ظل الحرب التي تعاني منها سورية. وهذا لايثبت صحة الفرضية الثانية بأن هناك علاقة بين سياسات وبرامج التنمية لمنظمة الأمم المتحدة وتحقيق استدامة التعليم في سورية خلال الحرب.

التوصيات

1.الربط بين النظام التربوي ومتطلبات التنمية، من خلال وضع استراتيجية للنظام التعليمي في ضوء بيانات دقيقة عن واقع التعليم وربطها مع متطلبات سوق العمل.

2.إعطاء نوعية وجودة التعليم أهمية متزايدة، ومراقبة جودة التعليم لتخريج كفاءات قادرة على الإسهام في تحقيق هدف التنمية المستدامة.

3.دعم برامج التدريب للخريجين، من خلال التعاون مع الجامعات في التدريب والتأهيل أثناء وبعد الدراسة، وإخضاع من هم على رأس العمل لدورات تدريبية.

4.تفعيل الرعاية الطلابية من صحية ونفسية وعقلية واجتماعية، إذ إن وجود أطباء الصحة المدرسية والمرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدارس بالأخص بعد الحرب يسهم في توفير الصحة الجسمية والنفسية للمتعلمين، ومعالجة المشكلات التي نتجت عن الحرب.

5.التوسع في مجالات التعليم المهني والتدريب المهني وتوفير مدخلات صحيحة لهذا النوع من التعليم لإعطاء مخرجات صحيحة، والعناية بالتربية المهنية في مختلف مراحل التعليم، وإيجاد مراكز للتوجه المهني في المدارس الثانوية والجامعات من مهامها توعية الطلاب بالتخصصات العلمية والمهنية التي يمكن أن توفر لهم عملاً مضموناً حال تخرجهم.

6.تبني استراتيجيات وسياسات من شأنها أن تساهم في المحاولة للعودة إلى الطريق التنمية الصحيح كوسيلة للعودة إلى المسار الذي كانت تنتهجه الدولة قبل الحرب وكبداية لإعادة إعمار المنظومة التعليمة في سورية وأن تترافق مع استدراك للمشاكل والمعوقات التي كانت تعاني منها قبل الحرب، ولكن بمساعدة دولية، من قبل منظمات متخصصة بالتعليم والطفولة، ووكالات تقدم الدعم المادي المطلوب.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الأبحاث

1. التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف (تحليل وتركيب التعليم)، 2018، سلسلة قضايا التنمية البشرية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات.
2. محمد، زينة، 2007، دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.
3. السيد، محمود، النظام التعليم في سورية، واقعاً وتحديات رئيسة وارتقاء، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد (86)، الجزء (4)، دمشق.
4. سد الثغرات التعليمية لدى الشباب، 2016، استراتيجية الاستجابة التعليمية الإقليمية للأزمة السورية التابعة لليونسكو (2016–2017)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
5. المناهج والاعتماد ومنح الشهادات الدراسية للأطفال السوريين في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، (2015)، دراسة أقليمية، معاً من أجل الأطفال، UNICEF.
6. ثان، جوليا تران، 2016، تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في المناطق الحضرية في لبنان، المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية، باريس.
7. ياماتومو، كاورو، 2016، تحقيق حاجات الطلبة والمعلمين خارج المخيم في مدارس يديرها اللاجئين، تركيا، جامعة أوساكا.
8. سالم، هبة، 2016، البقاء على مقاعد الدراسة: الواقع الصعب للأطفال السوريين اللاجئين في الأردن، جامعة كامبرج.
9. كالبرتسون، شيلي، كونستانت، لؤي، 2015، تعليم الأطفال اللاجئين السوريين، إدارة الأزمة في لبنان والأردن وتركيا، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.
10. دهان، محمد – زغاشو، مريم، (2018)، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

11. حسن، إبراهيم، (2020)، تكامل المخرجات التعليمية لمدخل STEM ومتطلبات التنمية الشالة والمستدامة، (2020)، جامعة العريش، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد (3)، عدد (3).
12. الجهني، عواد- السيسي، حمزة، (2020)، متطلبات تفعيل المدارس المستدامة بالمرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة من وجهة نظر خبراء في مجال التنمية المستدامة، مجلة العلوم النفسية والتربوية، السعودية.

التقارير والنشرات

1. التقرير الوطني الأول لأهداف التنمية المستدامة، الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط والتعاون الدولي.
2. الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة، 2030، الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط والتعاون الدولي.
3. إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية (2018-2021)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، أهداف التنمية المستدامة.
4. يونيسيف سورية، مقتطفات معاً من اجل الطفولة، 2013.
5. يونيسيف لكل طفل،2020، سورية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا
6. يونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2021.
7. سورية حالة الطوارئ المعقدة، 2014، نشرة الوقائع رقم 4، الولايات المتحدة وكالة التنمية الدولية.
8. سورية حالة الطوارئ المعقدة، 2021، صفحة الحقائق، الولايات المتحدة وكالة التنمية الدولية، ص.

المجموعات الإحصائية

1. المجموعة الإحصائي للعام 2011، 2020 الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

2. المراجع باللغة الأجنبية

1. A World at School. 2016. World leaders pledge to get million Syrian children in school. Retrieved from: http://www.aworldatschool.org/news/entry/ World-leaders-pledge-to-get-million-Syrian-children-in-school-2517
2. HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW SYRIAN ARAB REPUBLIC, 2021, HUMANITARIAN PROGRAMME CYCLE, OCHA.
3. Berensmann, kathrin – Woolf, Peter,(2014), The role of International financial institutions in macroeconomic crises, Improving the architecture of the World Bank and the IMF for managing shocks in developing countries, German Development Institute.

4. UNESCO's Education Response to the Syria Crisis: Towards Bridging, 2016, EVALUATION OFUNESCO'S ROLE IN EDUCATION IN EMERGENCIES ANDPROTRACTED CRISES, UNESCO, internal Oversight Service, Evaluation Offic.
5. Loai Aljerf, Ala Eldin Choukaife, 2016, Sustainable Development in Damascus University: A Survey of Internal Stakeholder Views, Journal of Environmental Studies.
6. Leal Filho, j, S. Raath , B. Lazzarini , V.R. Vargas , L. de Souza b , R. Anholon , O.L.G. Quelhas , R. Haddad , M. Klavins , V.L. Orlovic, 2018, The role of transformation in learning and education for sustainabilit .
7. Alesina, Alberto and Dollar, David, (2000), Who Gives Foreign to W hom and Why, National Bureau Of Economic Reserch, Massachusetts Avenue, Cambridge.